تمهيد:

لا شك أن الربحية عامل مهم في البنوك فلولا الربحية لما استطاعت البنوك أن تمول أي مستثمر أو تقرض مقترضاً، فمن الاستثمار في البنوك الإسلامية تجني البنوك أرباحها التي تعود عليها من الاستثمار.

ومن الاقتراض تجني البنوك التقليدية عوائدها وأرباحها عن طريق سعر الفائدة. ولولا الربحية لما استطاعت البنوك أن تكسب مودعين وأن تحقق أهدافها من تعظيم الأرباح. والمرابحة إحدى الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية التي تدر عائداً وأرباحاً وذلك عندما تتم تصفية العمليات. (والمرابحة هي أمر بالشراء وبيع بأجل).

لذلك يعتبر مبدأ المرابحة في المصارف السودانية صيغة ضرورية تساهم في خلق واقع مصرفي خالي من سعر الفائدة والصيغ الربوية المخالفة للنظام المصرفي الإسلامي.

لذا انتهجت المصارف السودانية صيغ المرابحة التي مثلها مثل الصيغ الإسلامية الأخرى التي تحقق أرباح. دون تخوف من أن يحتمل المقترض للمخاطرة لوحده. وبالتالي نجحت المصارف السودانية في تأكيد الضمان التمويلي دون مخاطر.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في إحجام وتخوف البنوك السودانية عن التمويل بالمرابحة لما تحمله من مخاطر الخسارة التي تتتج عن التعثر في سداد المرابحة والتخويف وكذلك الضمان المقدم لهذه العمليات وكذلك التخوف من تزوير في المستندات والتذبذب في قيمتها إضافة إلى النسبة العالية في التمويل بها في السنوات الأخيرة. وفترة السداد فيها قليلة مقارنة مع بقية الصيغ.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

- أهمية المصارف ومساهمتها الفاعلة في الاقتصاد القومي وتنمية المجتمع وذلك من خلال تمويل المشروعات والمساهمة في تتمية المجتمع.
- المرابحة صيغة تحقق ربحية عالية للبنوك مما يعود على الاقتصاد بالازدهار والنفع.

أهداف البحث:

- بهدف هذا البحث إلى النقاط التالية:
- ١- أثر التمويل بالمرابحة على الربحية في البنوك.
- ٢- أثر التمويل بالمرابحة على السيولة في البنوك على المدى الطويل.
- ٣- أثر التمويل بالمرابحة في الاقتصاد من خلال أثرها في البنوك وازدهار الاقتصاد من خلال أثر في البنوك.
 - ٤- الوسائل والآليات المناسبة للتقليل من عمليات الإعسار ومعرفة أسبابها.

فرضيات البحث:

يسعى الباحث إلى تحقيق الفروض التالية:

- ١- التمويل بالمرابحة يساعد في إدارة السيولة بالبنوك.
- ٢- التمويل بالمرابحة يؤدي إلى زيادة الربحية بالبنوك.
- ٣- التمويل بالمرابحة أكثر صيغة تمويلية بنكية تساعد على ربحية البنوك وازدهار
 الاقتصاد الوطني.

منهجية البحث:

- ١- المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة.
- ٢- المنهج الاستتباطي لتحديد طبيعة مشكلة البحث.
 - ٣- الاستقرائي لاختبار فروض البحث.
 - ٤- الوصفي والتحليلي لوصف الظواهر والعلاقات.

حدود البحث:

التمويل بالمرابحة بالعملة المحلية في البنوك السودانية من خلال دراسة التمويل في بنك أم درمان الوطني في الفترة من ٢٠٠٠م حتى ٢٠٠٤م.

هيكل البحث:

يتكون هيكل هذا البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وتحتوي هذه المقدمة على التمهيد والمشكلة والأهداف والأهمية والمناهج والحدود والدراسات السابقة ويتكون من:

الفصل الأول: يتحدث عن البنوك ودورها في الحياة الاقتصادية وينقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول مفهوم وأهداف وأنواع البنوك، المبحث الثاني دور البنوك وأوجه الاختلاف بين البنوك التقليدية والإسلامية والرقابة عليها، المبحث الثالث محددات عمل البنوك بالتركيز على السيولة والربحية والأمان.

الفصل الثاني: أساليب توظيف الأموال في البنوك ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول أساليب توظيف الأموال في البنوك، والمبحث الثاني، قياس وتقويم المرابحة، والمبحث الثالث، أثر المرابحة على الربحية في البنوك وأسباب الإعسار وكيفية معالجتها.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك أم درمان الوطني، قسم للمباحث الآتية: المبحث الأول يتناول نشأة وتطور بنك أم درمان الوطني، المبحث الثاني التمويل بالمرابحة في البنك الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤م المبحث الثالث النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة

تمهيد:

سوف يتناول الباحث الدراسات السابقة التي تتعلق بأثر التمويل بالمرابحة على كفاءة المصارف السودانية وهي تتمثل في الآتي:

أولاً: دراسة سيد أحمد عبد العزيز خيري (٢٠٠٠م): (١)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة البنوك التجارية في الموازنة بين إدارة السيولة النقدية وتحقيق الربحية، وذلك من خلال تقييم كفاءة البنوك التجارية في السودان من خلال التحليلات والاستشارات التي غطت كافة النشاطات التي ترتبط بالسيولة النقدية والربحية، ودراسة أنظمة المعلومات والرقابة المالية المستخدمة في البنوك موضوع الدراسة.

نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي غياب الآلية الدائمة لقياس وتقييم السيولة النقدية والربحية في البنوك التجارية والذي أدى إلى عدم قدرتها على إدارة السيولة النقدية وتحقيق الربحية، وبرز ذلك من خلال ضعف عملية التخطيط المالي وصعوبة إدارة التدفقات المستقبلية والكشف مبكراً عن احتمال حدوث أي عجز أو فائض نقدي والعمل على استثمار هذا الفائض النقدى لتحقيق أقصى درجة من الربحية.

توصيات الدارسة:

- ضرورة خلق آلية دائمة بالبنوك التجارية تعني بتقييم وقياس السيولة النقدية والربحية. وذلك باستحداث إدارة متخصصة تعمل على إدارة التدفقات النقدية بصورة متكاملة.
- يجب توفير المعلومات المالية المناسبة وبالسرعة المطلوبة لإدارة الشئون المالية بالبنوك، مما يستدعى مراعاة تطبيق النظم المالية والمحاسبية السليمة والفعالة.
- يجب إنشاء أقسام متخصصة داخل إدارات الشئون المالية بالبنوك تعني بإدارة الموارد المالية وتتميتها.
- ضرورة تقديم تقارير مالية مكتملة وصحيحة وبصفة دورية حتى يمكن تحليلها ومعرفة ما تعنيه فيما يتعلق بالأداء والموقف المالي للبك.

_

⁽۱) سيد أحمد عبد العزيز خيري، تقييم كفاءة البنوك التجارية السودانية، في الموازنة بين إدارة السيولة النقدية وتحقيق الربحية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٠م.

الاهتمام بأجهزة الضبط الداخلية بالبنك ودعمها ومتابعة أداءها وذلك لأنها تمثل الضمانة الحقيقية للتطبيق السليم لسياسات وبرامج الإدارة.

ثانياً: دراسة محمد سالم محمد خير (۲۰۰۱م): (۱)

هدفت الدراسة إلى إبراز دور صيغة المرابحة كأهم صيغ التمويل في النظام الإسلامي، وذلك من خلال إثبات ربحيتها العالية ومخاطرها المحدودة، ومحاولة الوصول إلى حلول تمكن من تقليل المخالفات التي تحدث عند تنفيذها.

نتائج الدراسة:

صيغة المرابحة هي الصيغة التي كانت نسبة ربحيتها أعلى من نسبة مخاطرتها مقارنة مع الصيغ الأخرى (المشاركة، السلم، والصيغ الأخرى) عبر جميع مراحل البحث في تحليل مجموع المصارف السودانية موضع الدراسة.

التوصيات:

- وضع ضوابط وسياسات تمكن من احتواء المخالفات التي تحدث في تنفيذ صيغة التمويل بالمرابحة بدلاً عن اللجوء لعلاج تلك المخالفات عن طريقه تحجيم الصيغة نفسها وذلك كما ورد في السياسة المصرفية الشاملة ٩٩- ٢٠٠٢م الصادرة من البنك المركزي.
- أن يتم من قبل المصارف بإتباع السياسة الائتمانية للبنك المركزي خصوصاً فيما يتعلق بحجم التمويل الممنوح للقطاعات ذات الأولوية ليصل إلى الأغلبية من إجمالي التمويل الممنوح وفقاً لصيغة المرابحة.
- ابتعاد المصارف عن المرابحات الصورية والتطبيق الدقيق لجميع الخطوات الأساسية في عملية المرابحة، والالتزام بالضوابط الشرعية والمحاسبية في تتفيذها.

ثالثاً: دراسة محمد الفاتح عثمان صبير (٢٠٠٤م): (٢)

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية، وتتعرض إلى بعض صيغ التمويل الإسلامي وكذلك بعض الصيغ الربوية من أجل تقديم البديل

⁽۱) محمد سالم محمد خير سعيد، كفاءة التمويل بالمرابحة في المصارف السودانية، دراسة تطبيقية ١٩٩٢-١٩٩٩م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٤م.

⁽٢) محمد الفاتح عثمان صبير، صيغ التمويل المصرفي الإسلامي والتقليدي، (دراسة مقارنة لمصرفي أبو ظبي الإسلامي وبنك أبو ظبي الوطني، دولة الإمارات)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٤م.

الإسلامي للتمويل القائم على نظام الفائدة، وتجميع المدخرات والأموال وتشغيلها وفق الصيغ الإسلامية. وذلك بتناول نموذجين من دولة الإمارات العربية المتحدة.

نتائج الدراسة:

- ١- إن أساس المعاملات التي تقوم بها البنوك التقليدية هي معاملات مبنية على الربا،
 وتعتمد على جنى أرباحها من الفرق بين الفائدتين الدائنة والمدينة.
- ٢- الهدف الرئيسي للمصارف الإسلامية هو تطبيق شرع الله في المعاملات المالية والمصرفية والتمييز بين الطيب والخبيث، كما تقوم معاملاتها على المشاركة في الربح والخسارة وليست علاقة دائن بمدين.
- ٣- تطهير المعاملات المالية من جميع المحرمات كالربا والقدر وكل ما حرمته الشريعة
 الإسلامية وتأهيل المبادئ والأخلاق الإسلامية على أرض الواقع.
- ٤- الموارد الخارجية للمصارف الإسلامية هنالك بعض التشابه بينها وبين الموارد الخارجية
 للمصارف التقليدية مع اختلاف الأهداف بينها وبين موارد المصارف التقليدية.
- استثمار الأموال وتتميتها، وعدم احتكار الأموال أو كنزها ولخراج زكاة الأموال بما يعود
 على نفع وتتمية المجتمع.

توصيات الدراسة:

- ١- فك القيود المفروضة على المصارف الإسلامية من البنوك المركزية، وفتح مجالات العمل أمامها أسوة بالبنوك التقليدية.
- ٢- توفير الحرية الاقتصادية للمصارف الإسلامية وتحقيق التوازن الاقتصادي داخل المجتمع بين كل المؤسسات الاقتصادية، كما لا بد من التفرقة بين التعامل بين المصرف الإسلامي والبنوك التقليدي.
- ٣- العمل للإرتقاء بالمصارف الإسلامية ومواصلة البحوث والاجتهادات تحت مظلة الشريعة الإسلامية وابتكار كل ما هو جديد وذلك لتقديم خدمات أفضل، ولكي تقود هذه المصارف عملية تصحيح الاقتصاد العالمي.
- ٤- الوصول إلى صيغة موحدة للعمل المصرفي الإسلامي، ووضع استراتيجية موحدة تحت
 راية الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- الترويج للنظام المصرفي الإسلامي وشرح خصائصه وأهدافه حتى تتم معرفته من الجميع.

رابعاً: دراسة هيثم مصطفى عمر العوض (٢٠٠٦م): (١)

هدفت هذه الدراسة للوصول إلى الطريقة الأفضل في حساب صافي العائد بعد خصم جميع تكاليف المرابحة كصيغة من صيغ التمويل الإسلامي والتوصية بتطبيقها في المصارف السودانية، أيضا هدفت للتطبيق المحاسبي الصحيح للقيود والحسابات الخاصة بالمرابحة وفقا للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة في البحرين مع التوصية بالتطبيق في المصارف السودانية.

نتائج الدراسة:

- 1- تعتبر المرابحة صيغة تمويلية مناسبة يمكن عن طريقها توفير احتياجات النشاط التجاري من السلع، وذلك بهدف التمكن من منافسة البنوك التقليدية التي تعتمد على سعر الفائدة بشرط تطبيقها التطبيق الشرعي الصحيح.
- ٢- يقوم بنك التضامن الإسلامي بتطبيق الطريقة الصغيرة لحساب العائد على المرابحة
 وفق ما نص عليه المرشد الفقهي، مما يزيل الغبن.
- ٣- لا يقوم بنك التضامن بخصم التكاليف الإجمالية للمراجعة من عائداتها مما يؤدي إلى
 فقدان جزء من عائداتها.
- ٤- لا بد من خصم جميع التكاليف الناتجة للحصول على عائد (صافي) للمراجعة، حيث أنه يمكن تسمية العائد المنصوص عليه في السياسات التمويلية عائداً إلا بعد خصم التكاليف.

توصيات الدراسة:

- ١- الالتزام بتطبيق الأسلوب الصحيح في حساب عائدات المرابحات، وعدم اللجوء إلى
 حساب العائد بالطريقة التقليدية لحساب العائد على المرابحات، مما يزيد الغبن.
- ٢- القيام بحساب تكاليف مصروفات فتح التمويل وعدم إهمالها مهما كانت قيمتها ضئيلة،
 وذلك نسبة لأنها تؤثر سلبا على صحة وعدالة القوائم المالية.
- ٣- التوصية بتطبيق الطريقة الصحيحة المحاسبية الخاصة بتنفيذ المرابحة وعدم خصم أرباح الأقساط إلا بعد دفع قيمة القسط.

⁽۱) هيثم مصطفى عمر العوض، حساب التكلفة والعائد في صيغة المرابحة، دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي للفترة من ١٠٠٠ - ٢٠٠٥م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف د. فتح الرحمن الحسن مقصود، ٢٠٠٦م.

- ٤- التوصية بدراسات مستقبلية في الآتي:
- أ- حساب التكلفة والعائد لصيغة المرابحة على المصارف السودانية.
 - ب- مشاكل قياس صيغ التمويل الإسلامي.
- ج- إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط في المصارف الإسلامية.
- د- دور محاسبة التكاليف المعيارية في الرقابة على أداء القطاع المصرفي.

يرى الباحث أن الدراسة الحالية تتاولت موضوع

خامساً: دراسة نادية زكي عثمان عامر (۲۰۰۷م): (۱)

هدفت الدارسة إلى إبراز دور المصارف التجارية السودانية، في انعاش عملية التجارة الداخلية والخارجية بالتركيز على التمويل المصرفي بصيغتي المشاركة والمرابحة وذلك في دراسة تطبيقية في الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠٠٥م لمعرفة كفاءتها وربحيتها، وإزالة عقبات التمويل بالمشاركة، حيث أن المشكلة تركيز المصارف على صيغة المرابحة في التمويل اعتقاداً منها بقلة العائد في التمويل بالمشاركة وارتفاع نسبة المخاطرة فيها.

وتتخلص فرضيات البحث في أن صيغة المرابحة أكثر الصيغ استخداماً وربحية وفي أن المشاركة يمكن أن تمثل البديل الشرعي للتمويل بالربا وأنها أقل ربحية من المرابحة.

وتتبع أهمية البحث في توضيحه لأثر النشاط التجاري في الاقتصاد القومي بالتركيز على صيغتى المشاركة والمرابحة في إنعاش حركة التجارة الداخلية والخارجية.

نتائج الدراسة:

من أهم نتائج الدراسة أن حجم التمويل المصرفي في ازدياد وأن أكثر الصيغ المستخدمة في التمويل المصرفي صيغة المرابحة وتفضلها المصارف لسهولة التطبيق والمتابعة وقلة المخاطر.

توصيات الدراسة:

- تأهيل إدارات الاستثمار بالمصارف حتى تكون قادرة على الدراسة الجيدة للمشاريع وتلافى المخاطر.

⁽۱) نادية زكي عثمان عامر، قياس وتقويم صيغتي المشاركة والمرابحة في التمويل المصرفي، دراسة تطبيقية على المصارف السودانية في الفترة من ۲۰۰۰ – ۲۰۰۵م، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، ۲۰۰۷م.

- تشجيع التمويل بالمشاركة لأنه أكثر ربحية ومواءمة للمصرف والمستثمر وذلك حسب رؤية الباحث.
- ولأهمية الموضوع وصى الباحث بالمزيد من الدراسات الإضافية والمستقبلية في هذه الدراسة.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أن هذه الدراسة تتناول أثر التمويل بالمرابحة على الربحية في المصارف السودانية دراسة ميدانية في السودان. وأيضا تتناول البنوك ودورها في الحياة الاقتصادية وأساليب توظيف الأموال في المصارف السودانية وأثر المرابحة على الربحية في المصارف وأسباب الإعسار وكيفية معالجتها وهذه العوامل تميز الدراسة الحالية.